

بيان لـ 171 من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والشخصيات الفلسطينية البارزة يعلنون فيه رفضهم عقد جلسة للمجلس في غزة وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني عمّان، 23/8/1994.*

كان السيد عرفات، في الرسالة الموجهة منه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين المؤرخة في 1993/9/9، والتي تلاها في الاحتفال الذي أقامه الرئيس الأميركي [بيل] كلينتون في حدائق البيت الأبيض في 1993/9/13، قد أورد الالتزامات التالية:

1. تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في أمن وسلام.
 2. تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم 242 و338.
 3. تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام في الشرق الأوسط وبإيجاد حل سلمي للصراع بين الطرفين وتصرح بأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي سوف تحل من خلال المفاوضات.
 4. تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويدشن مرحلة جديدة من التعايش السلمي، الخالي من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار، وتبعاً لذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجب الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وسوف تباشر المسؤولية على جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها من أجل ضمان التزامهم ومنع المخالفات وتأييد المخالفين.
- وأضاف السيد ياسر عرفات، في رسالته المذكورة، أن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد بأن مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود والتي لا تتفق مع الالتزامات، غير سارية وباطلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد بأن تطرح على المجلس الوطني الفلسطيني التعديلات اللازمة إجراؤها على الميثاق الوطني الفلسطيني للمصادقة الرسمية عليها.
- ومع الأخذ في الاعتبار بأن يتسحاق رابين في رسالته الجوابية المؤرخة في 1993/9/9 اقتصر فقط على التصريح بأن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، والبدء في مفاوضات معها ضمن عملية السلام الشرق أوسطية، بعد أن جرد ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها، فإننا، نحن الموقعين أدناه، من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ومن أصحاب الفعاليات الثقافية والسياسية والاقتصادية نعلن ما يلي:

■ **أولاً:** إن الاتفاقيات التي ارتبط بها السيد عرفات مع حكومة إسرائيل، وهي اتفاقية إعلان المبادئ واتفاقية القاهرة الأولى واتفاقية القاهرة الثانية، هي اتفاقيات باطلة من أساسها بطلاناً مطلقاً وغير ملزمة للشعب العربي الفلسطيني.

■ **ثانياً:** لا يملك السيد ياسر عرفات صلاحية التعهد باسم منظمة التحرير الفلسطينية بأي من الالتزامات التي وردت في رسالته المشار إليها أعلاه، ولا يوجد في أي تشريع فلسطيني نص يعطي السيد ياسر عرفات صلاحية إصدار تلك الالتزامات.

■ **ثالثاً:** لا يجوز، من حيث المبدأ، عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في ظل الحماية الأمنية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، لأن الأرض الفلسطينية، بما فيها غزة وأريحا، ما زالت أسيرة لدى حكومة إسرائيل وقواتها العسكرية وأجهزتها المخبرانية والاستخبارية.

إن الموقعين أدناه، إذ يرفضون عقد المجلس الوطني الفلسطيني تحت حماية سلطة الاحتلال الإسرائيلي ويرغبون في أن يوضحوا للشعب العربي الفلسطيني خصوصاً وللأمة العربية جمعاء أن المادة (33) من الميثاق

* "الحرية" (بيروت)، العدد 563، 1994/8/28، ص 7 - 10. وقد أوردت المجلة في نهاية البيان أسماء الموقعين.

الوطني الفلسطيني تشترط توفر نصاب خاص للمجلس الوطني الفلسطيني من أجل تعديل الميثاق الوطني وذلك بمقتضى نصها التالي: "لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض"، كما يرغبون أن يوضحوا بأن السيد ياسر عرفات لا يملك صلاحية إدخال أية تعديلات على عضوية المجلس الوطني أو تسمية أشخاص لعضوية المجلس الوطني أو تغيير العضوية القائمة منذ دورة المجلس الوطني في دورته العشرين، سواء من الداخل أو من مناطق اللجوء والشتات.

وتبعاً للالتزامات الباطلة التي قطعها السيد ياسر عرفات على نفسه في رسالته الموجهة إلى يتسحاق رابين أو في البيان المشترك الصادر عنه وعن رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ 1994/7/7، فإن الموقعين أدناه يوضحون للشعب الفلسطيني أن مواد الميثاق المشمولة بالإلغاء الذي التزم به السيد عرفات هي المواد (1 . 7) التعريفية التي تؤكد أن فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وأن الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لا تزول نتيجة النكبات وحالة التشتت، والمواد (8 . 18) التي تدعو الشعب الفلسطيني للنضال من أجل تحرير وطنه وإخضاع التناقضات الثانوية في صفوفه للتناقض الأساسي مع الصهيونية والاستعمار، وتدعو للوحدة الوطنية والتعبئة القومية لإنجاز مهمات مرحلة الكفاح والتحرر الوطني في العودة وتقرير المصير والسيادة الوطنية، والمواد (20 . 26) التي تعتبر تصريح بلفور وصك الانتداب باطلين كما تعتبر الصهيونية حركة سياسية إمبريالية ومعادية عنصرية في تكوينها وعدوانية توسعية استيطانية في أهدافها. وهنا لا بد من التأكيد بأنه، إذا تمكن السيد ياسر عرفات، بوسائل غير مشروعة، من إجراء التعديلات التي ألزم نفسه بها، لا يبقى من الميثاق الوطني الفلسطيني البالغ عددها 33 مادة فقط سوى عدد قليل من المواد ذات الطبيعة الإجرائية.

وإن يلاحظ الموقعون أدناه أن حكومة إسرائيل ترفض إلغاء القانون الإسرائيلي بضم القدس، وترفض وقف نشاطاتها الاستيطانية وترحيل المستوطنين اليهود، وترفض احترام قرارات الشرعية الدولية والالتزام بتنفيذها، وترفض الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، فإنهم يؤكدون من جديد، أن الاتفاقات التي وقعها السيد عرفات وفريقه المفاوض مع حكومة إسرائيل هي اتفاقات غير شرعية، ويؤكدون رفضهم دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في غزة، تحت حماية سلطات الاحتلال، ويرفضون إجراء التعديلات على الميثاق الوطني التي التزم بها السيد ياسر عرفات، والتي من شأنها تفريغ الميثاق من مضمونه وأهدافه، التي كان قد صاغها الرعيل الأول من المناضلين الفلسطينيين على امتداد سنوات النضال ضد الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني لفلسطين.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx